الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/21

Distr.: General
4 January 2026

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب، ٢٨—٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية: برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًّا: تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في أفريقيا

برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًّا: تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في أفريقيا

أولا– مقدمة

١– يعكس برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموًّا للعقد ٢٠٢٢–٢٠٣١ قوة التزام هذه البلدان وشركائها الإنمائيين، ويشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني، ويهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة وقادرة على التكيّف. ويقوم هذا البرنامج على أساس الأهداف الرئيسية التالية: ضمان التعافي السريع والمستدام والشامل من جائحة كورونا (كوفيد–١٩)؛ وبناء القدرات على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية؛ والقضاء على الفقر المدقع وتحسين أسواق العمل؛ وتمكين البلدان من الخروج من وضع فئة أقل البلدان نموًّا؛ وتيسير الحصول على تمويل مستدام وابتكاري؛ ومكافحة عدم المساواة؛ والاستفادة من العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتعميم ريادة الأعمال القائمة على التكنولوجيا؛ والمضي قدما في التحوّل الهيكلي؛ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال بعث الحياة في الشراكات العالمية.

٢– وتمثل أقل البلدان نموًّا في أفريقيا ٩,٩ في المئة من سكان العالم، لكنها لا تشكِّل سوى ١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و١,٧ في المئة من الاستثمار الأجنبي

* E/ECA/COE/44/1.

A.25-01344 (A)

المباشر العالمي، وأقل من ١ في المئة من صادرات السلع العالمية.[١] وتواجه هذه البلدان مستويات عالية من الفقر والهشاشة، بالإضافة إلى التحدي الملِح المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. فقد كشفت الأزمات العالمية الأخيرة عن الهشاشة الهيكلية الكامنة في اقتصادات أقل البلدان نموًّا في أفريقيا. ومن بين البلدان الـ٤٤ المصنفة حاليا على أنها أقل البلدان نموًّا على مستوى العالم، يقع ٣٢ بلدا (٧٣ في المئة) في أفريقيا.[٢] ونظرا لهذه الكثافة، فإن نجاح الخطة العالمية لأقل البلدان نموًّا، بما في ذلك برنامج الدوحة، مرتبط ارتباطا وثيقا بما سيؤول إليه مسار التنمية في أفريقيا.

ثانيا- الخروج من قائمة أقل البلدان نموًّا في أفريقيا

٣- ثمة طريقتان يمكن بهما لبلد ما الخروج من قائمة أقل البلدان نموًّا. الأولى هي استيفاء أي معيارين من المعايير الثلاثة في استعراضين متتاليتين من الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات. والثانية هي استيفاء معيار الدخل فقط، ويتعين بموجبه أن يكون الدخل القومي الإجمالي للفرد قد بلغ على الأقل ثلاثة أضعاف العتبة في استعراضين متتاليتين من هذه الاستعراضات. وترِد في الجدول ١ لمحة عامة لعتبات الرفع من قائمة أقل البلدان نموًّا التي كان على البلدان في هذا الوضع استيفاؤها لكي يُنظر فيها في أحدث استعراضين. ومن المنتظر أن يُجرى الاستعراض المقبل في عام ٢٠٢٧.

٤- ومنذ استحداث هذه الفئة في عام ١٩٧١، بناء على قرار الجمعية العامة ٢٧٦٨ (د-٢٦)، لم تُرفع من قائمة أقل البلدان نموًّا سوى ثمانية بلدان حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، وهي: بوتان (٢٠٢٣)، وبوتسوانا (١٩٩٤)، وملديف (٢٠١١)، وساموا (٢٠١٤)، وسان تومي وبرينسيبي (٢٠٢٤)، وغينيا الاستوائية (٢٠١٧)، وفانواتو (٢٠٢٠) وكابو فيردي (٢٠٠٧). ولم يعد أي بلد إلى وضع أقل البلدان نموًّا بعد رفع اسمه منه.

(١) World Bank, World Development Indicators, databank. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 29 December 2025).

(٢) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), “UN list of least developed countries”. Available at https://unctad.org/topic/least-developed-countries/list.

الجدول ١:

عتبات الرفع من القائمة عند الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٢١ وعام ٢٠٢٤

العام	*نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي*	*الدرجة المسجلة في الدليل القياسي للأصول البشرية*	*الدرجة المسجلة في الدليل القياسي للضعف الاقتصادي والبيئي*
٢٠٢١	١ ٢٢٢ دولارا أمريكيا أو أكثر؛ أو ٢ ٤٤٤ دولارا أمريكيا أو أكثر على أساس الدخل فقط[أ]	٦٦ أو أكثر	٣٢ أو أقل
٢٠٢٤	١ ٣٠٦ دولارات أمريكية أو أكثر؛ أو ٣٬٩١٨ دولارا أمريكيا أو أكثر على أساس الدخل فقط	٦٦ أو أكثر	٣٢ أو أقل

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, “Graduation from the LDC category”, 2024. Available at https://policy.desa.un.org/themes/least-developed-countries-category/graduation-from-the-ldc-category, and “The LDC category after the 2021 triennial review”, 2021. Available at https://policy.desa.un.org/sites/default/files/2025-06/ldc-category-2021.pdf.

٥- ويمكن أن تكون عملية الرفع من القائمة معقدة، بالنظر إلى أن البلدان تمر بمراحل متباينة.[٣] وترِد في الجدول ٢ تفاصيل عن أقل البلدان نموًّا في أفريقيا التي نُظر في إمكانية رفعها من القائمة، وعن وضعها بعد الاستعراض الذي جرى في عام ٢٠٢٤.

(٣) Economic Commission for Africa (ECA), “Navigating the complexities of graduating from least developed county status”, ECA Policy Brief (Addis Ababa, 2024). Available at https://www.uneca.org/macroeconomics-and-governance/publications.

الجدول ٢:

فئات أقل البلدان نموًّا في أفريقيا بعد استعراض عام ٢٠٢٤

البلد	*الدخل*	*الدليل القياسي للأصول البشرية*	*مؤشر الضعف الاقتصادي*	*مرحلة الرفع من القائمة*
سان تومي وبرينسيبي (٢٠٢٤)	تجاوَزَت العتبة	تجاوَزَت العتبة	تجاوَزَت العتبة	رُفعت من القائمة في ٢٠٢٤
السنغال (٢٠٢٩)	تجاوز العتبة	تجاوز العتبة	لم يتجاوز العتبة	في طريقه إلى أن يُرفع من القائمة
جيبوتي	تجاوزت العتبة	تجاوزت العتبة	لم تتجاوز العتبة	قَدّمت لجنة السياسات الإنمائية توصية لرفع البلد من القائمة في استعراض عام ٢٠٢٤. لكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر تأجيل ذلك إلى وقت لاحق.
جزر القمر	تجاوزت العتبة	تجاوزت العتبة	لم تتجاوز العتبة	استوفت المعايير مرتين أو أكثر على التوالي، لكن لجنة السياسات الإنمائية أجلت الأمر إلى استعراض عام ٢٠٢٧.
رواندا	لم تتجاوز العتبة	تجاوزت العتبة	تجاوزت العتبة	استوفت المعايير لأول مرة وستخضع لتقييم لجنة السياسات الإنمائية في استعراض عام ٢٠٢٧.
أوغندا	لم تتجاوز العتبة	تجاوزت العتبة	تجاوزت العتبة	
جمهورية تنزانيا المتحدة	لم تتجاوز العتبة	تجاوزت العتبة	تجاوزت العتبة	
زامبيا	لم تتجاوز العتبة	تجاوزت العتبة	لم تتجاوز العتبة	بلغت في السايق مرحلة الرفع من القائمة لكنها لم تعد تستوفي المعايير.
أنغولا	تجاوَزَت العتبة	لم تتجاوز العتبة	لم تتجاوز العتبة	

المصدر: “The 2024 triennial review of the list of least developed countries”, excerpt from report on the twenty-sixth session, see Official Records of the Economic and Social Council, 2024, Supplement No. 13 (E/2024/33). Available at https://www.un.org/development/desa/dpad/wp- content/uploads/sites/45/CDP-excerpt-2024-2.pdf.

ثالثا– التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية

ألف– الاستثمار في الإنسان: القضاء على الفقر وبناء القدرات

٦– تشمل أهداف مجال التركيز الرئيسي الأول لبرنامج عمل الدوحة القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية بجميع أشكالها، وتحقيق تنمية بشرية شاملة للجميع ومستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ويمنح البرنامج الأولوية لتكافؤ الفرص للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر فقرا وضعفا، بمن في ذلك النساء والفتيات والشباب والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الأشخاص المتضررين من العنف والنزاعات، بما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب.[٤]

١– إتاحة الوصول إلى التعليم الجيد، والمهارات، والتعلّم مدى الحياة للجميع

٧– العمالة الكاملة والعمل اللائق عاملان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. ويُعد تمتع القوة العاملة بالمهارات أمرا أساسيا لتعزيز التوظيف وتحسين الإنتاجية. وإنتاجية العمل ضرورية لرفع مستويات الدخل التي تؤدي بدورها إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار داخل البلد وإلى المساهمة في تقليص الفقر بصورة عامة.[٥]

٨– ويبلغ متوسط معدل البطالة بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا ٤,٨ في المئة، وهو أقل بقليل من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٤,٩٦ في المئة، ومن المتوسط الأفريقي الذي يبلغ ٦,٣٩ في المئة. لكنْ، ثمة تفاوت كبير، مثلما يتبين من الشكل الأول، يتراوح من ٠,٣١٢ في المئة في النيجر إلى ٢٥,٧ في المئة في جيبوتي.

(٤) Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *Doha Programme of Action for the Least Developed Countries 2022–2031* .(New York. 2022). Available at https://www.un.org/ldc5/sites/www.un.org.ldc5/files/doha_booklet-web.pdf.

(٥) World Bank Group, "Boosting labor productivity in sub-Saharan African countries could bring transformational economic benefits to the region", press release, 24 March 2022. Available at https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/03/24/boosting-labor-productivity-in-sub-saharan-african-countries-could-bring-transformational-economic-benefits-to-the-regio; African Center for Economic Transformation, African Transformation Index 2023: productivity increases. Available at https://acetforafrica.org/ati/growth-with-depth/productivity-increases/.

الشكل ١:

معدل البطالة بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما فأكثر في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، وأقل البلدان نموًّا، وأفريقيا، والعالم، حسب تقديرات عام ٢٠٢٥

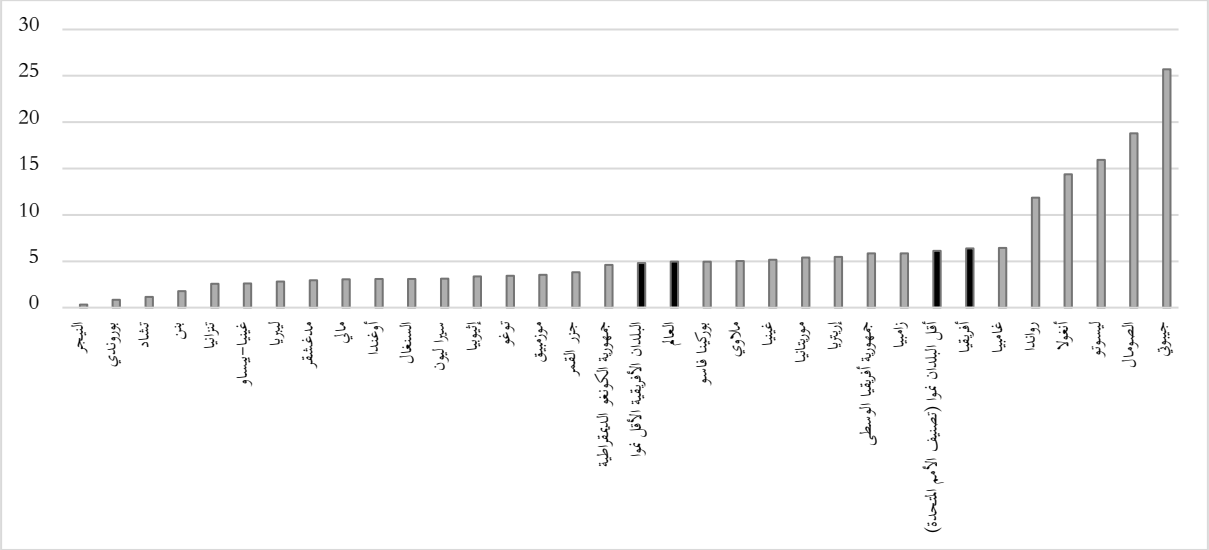

المصدر: International Labour Organization, ILOSTAT database, Unemployment rate. Available at https://ilostat.ilo.org/data/snapshots/unemployment-rate/ (accessed on 29 November 2025).

ملاحظة: لا توجد بيانات عن كيريباتي والسودان وجنوب السودان وتوفالو.

٢- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والشباب لمعالجة عدم المساواة والدفع بعجلة النمو الاقتصادي قدما

٩- تكتسي مسألتا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والشباب أهمية قصوى بالنسبة إلى أقل البلدان نموًّا. والمساواة بين الجنسين في مكان العمل ضرورية لتمكين المرأة، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وضمان تنوّع وجهات النظر في عملية اتخاذ القرار. وهذا الأمر مرتبط بوجود استراتيجية وسياسة وأداء أقوى على الصعيد تنظيمي.[٦] ووفقا لأبحاث قادتها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٩، تبدأ فوائد المساواة بين الجنسين والتنوع في الظهور عندما تشغُل النساء ٣٠ في المئة من المناصب الإدارية والقيادية العليا.[٧] ومثلما يتبين من الشكل الثاني، فقد كانت النساء في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا يشغلن ٣٩ في المئة من المناصب الإدارية في عام ٢٠٢٣، وهي نسبة تتجاوز المتوسطين العالمي والأفريقي اللذين يبلغان ٣٠ و٣٦ في المئة على التوالي.

(٦) African Development Bank, African Union Commission, ECA and United Nations Development Programme, *Africa Sustainable Development Report* (Addis Ababa, 2025).

(٧) ILO, *Women in Business and Management: the Business Case for Change* (Geneva, International Labour Office, Bureau for Employers' Activities, 2019). Available at https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40dgreports/%40dcomm/%40publ/documents/publication/wcms_n in Bu700953.pdf.

الشكل ٢:

نسبة النساء في المناصب الإدارية، ٢٠٠٥-٢٠٢٣

(كنسبة مئوية)

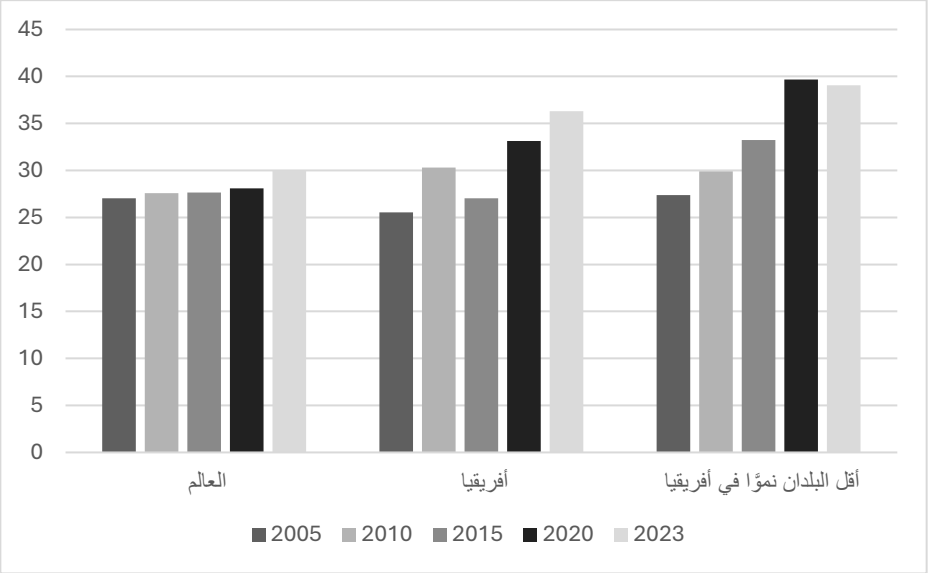

المصدر: ILO, ILOSTAT regional estimates generator. SDG Indicator 5.5.2: proportion of women in managerial positions (%). Available at https://rshiny.ilo.org/regionalaggregate/ (accessed on 2 December 2025).

١٠- غير أن العمل في القطاع غير الرسمي لا يزال هو السائد في أفريقيا وفي أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، إذ لم يطرأ سوى تغييرٍ طفيف في تركيبة هذا القطاع منذ عام ٢٠١٥. وفي المتوسط، تشير التقديرات إلى أن ٩١,١٢ في المئة من العمال في هذه البلدان، سيشغلون وظائف في القطاع غير الرسمي بحلول عام ٢٠٢٦، وهو ما يزيد بنحو ٦,٠٩ و٣٣ نقطة مئوية عن المتوسطين الأفريقي والعالمي على التوالي. ويبقى هذا الرقم دون تغيير نسبيا مقارنة بنسبة ٩٢,٠٨ في المئة المسجلة في عام ٢٠١٥، علما أن العمل في القطاع غير الرسمي أعلى بين النساء منه بين بالرجال.

الشكل ٣:

نسبة العمالة من مجموع العمالة حسب الجنس، ٢٠١٥–٢٠٢٦*

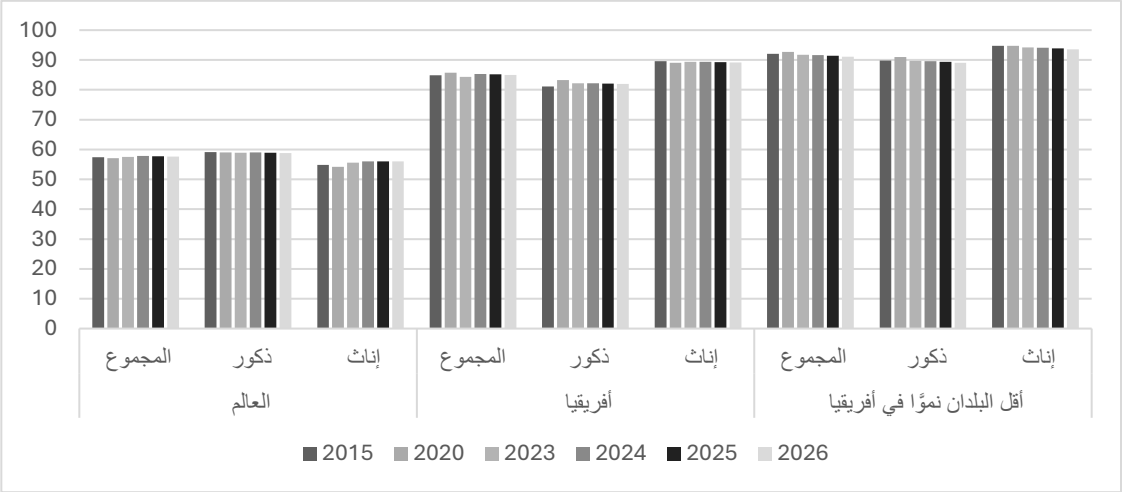

المصدر: ILO, ILOSTAT regional estimates generator. SDG Indicator 5.5.2: proportion of women in managerial positions (%). Available at https://rshiny.ilo.org/regionalaggregate/ (accessed on 2 December 2025).

* البيانات عن عام ٢٠٢٦ هي مجرد توقعات.

٣- الحوكمة الرشيدة والفعالة على جميع المستويات

١١- جرى التشديد، في البرنامج، على أهمية الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، والشمول، والشفافية، وتعبئة الموارد المحلية، بوصفها عناصر حاسمة في عملية التنمية في أقل البلدان نموًّا. ويمكن استخدام التكنولوجيات الرقمية لتحسين كفاءة الخدمات العامة، والمساءلة، ومشاركة المواطنين، والشفافية. ويمكن استخدامها أيضا لتعزيز جهود تعبئة الموارد المحلية.

١٢- ويتضح من مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية، كما هو مبين في الشكل ٤، أن استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في الإدارة العمومية آخذ في الازدياد.[٨] بيد أن أقل البلدان نموًّا في أفريقيا تسجل أدنى الدرجات مقارنة بالمتوسطين الأفريقي والعالمي. وتعكس هذه الدرجات الحاجة إلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات بغية تحسين عملية تقديم الخدمات العامة.

(٨) DESA، E-Government Development Index (EGDI)، Available at EGOVKB | United Nations > About > Overview > E-Government Development Index.

الشكل ٤:

مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية، ٢٠٠٣-٢٠٢٤

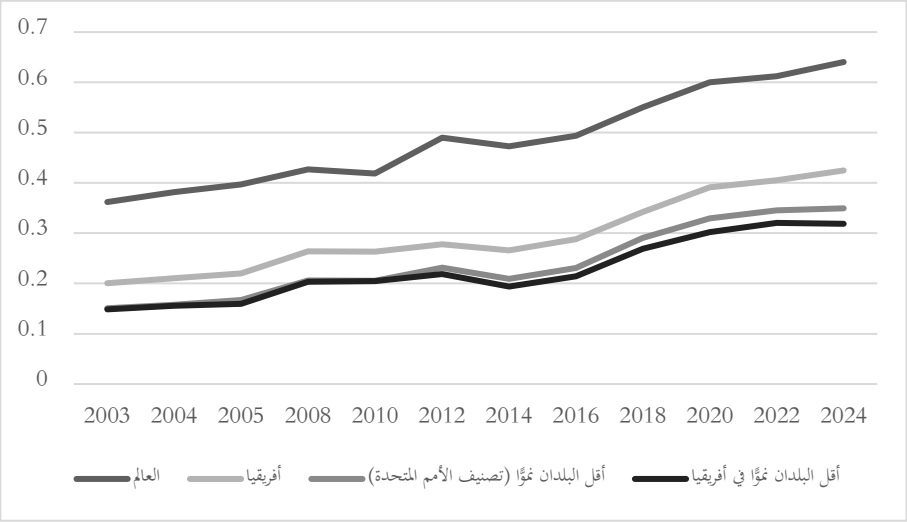

المصدر: World Bank, Data 360: E-Gov Development Index (UN EGDI) – overall score. Available at https://data360.worldbank.org/en/indicator/UN_EGDI_EGDI (accessed on 29 November 2025).

٤- بناء السلام والحفاظ عليه لأغراض التنمية المستدامة

١٣- يشدد البرنامج على أن السلام والأمن ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة. ويهدف التطلع ٤ من التطلعات الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، إلى تعزيز التسوية الودية للنزاعات في أفريقيا. ومثلما هو مبين في الشكل ٥، فإن عدد النزاعات العالمية والإقليمية وفيما بين المناطق، بعد أن انخفض في الفترة بين عام ٢٠١٥ وعام ٢٠٢١، عاد إلى الارتفاع مرة أخرى في عام ٢٠٢٢، وهو ما أدى إلى زيادة عدد الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل ١٠٠ ألف نسمة. وتعد البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموًّا من بين البلدان المتأثرة بالنزاعات، حيث سجل كل من تشاد وجنوب السودان عددا كبيرا من الوفيات المرتبطة بالنزاعات.

الشكل ٥:

عدد إجمالي الوفيات المرتبطة بالنزاعات لكل ١٠٠ ألف نسمة

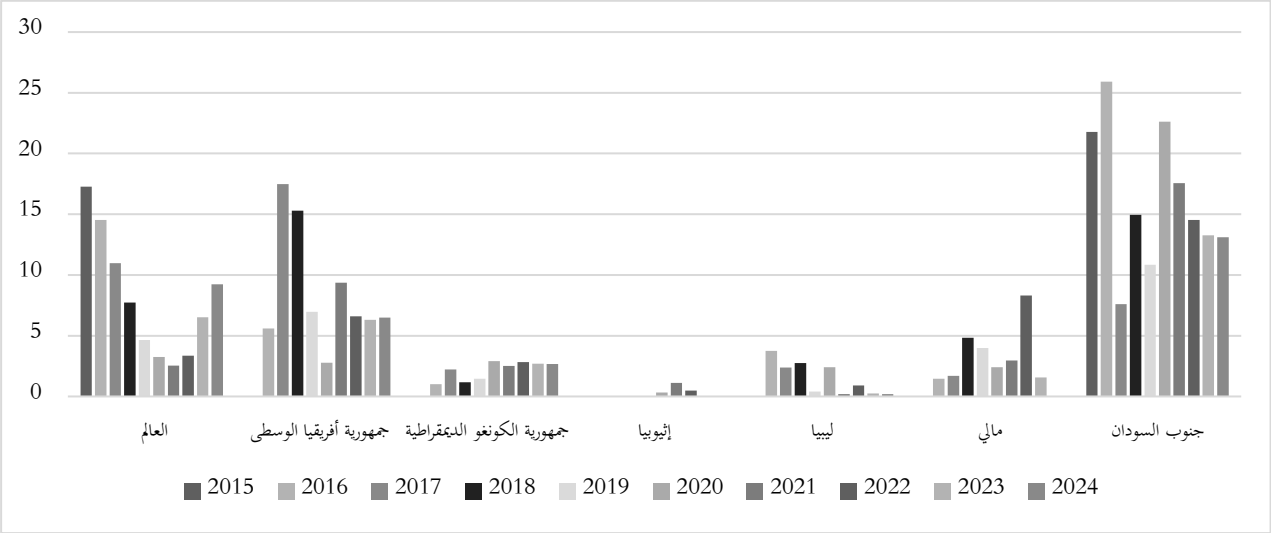

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, SDG Indicators Database: SDG Indicator 16.1.2. Available at https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database (accessed on 29 December 2025).

باء- تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة

١٤- يتشمل مجال التركيز الرئيسي الثاني للبرنامج في استخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها أدواتٍ استراتيجيةً لمكافحة أوجه الضعف متعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي البرنامج، توصف العلوم والتكنولوجيا والابتكار بأنها عوامل حاسمة لتسريع التنويع الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية، وتمكين مشاركة أقل البلدان نموًّا مشاركةً كاملة في الاقتصاد الرقمي العالمي. بيد أنه لا تزال ثمة فوارق كبيرة من حيث فرص الاستفادة من التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية والقدرات في مجال الابتكار.[٩]

١- الاستثمار في البحث والتطوير

١٥- تعد زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير مسألة أساسية بالنسبة لأقل البلدان نموًّ في أفريقيا لتنمية ما يلزم من القدرات للأخذ بالتكنولوجيات الحديثة والاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة. غير أن الإنفاق على البحث والتطوير لا يزال، كما هو مبين في الشكل ٦، منخفضا، إذ يبلغ نحو ٠,٢٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يساوي ٢,٦٧ في المئة. ولكي يتسنى ردم هذه الفجوة، لا بد من

[٩] Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *Doha Programme of Action for the Least Developed Countries 2022–2031*.

تمويل وطني، ودعم دولي للبنية التحتية العلمية، ومساعدة تقنية لتعزيز الأنظمة الإحصائية للبحث والتطوير.

الشكل ٦:

نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٥-٢٠٢٣

(كنسبة مئوية)

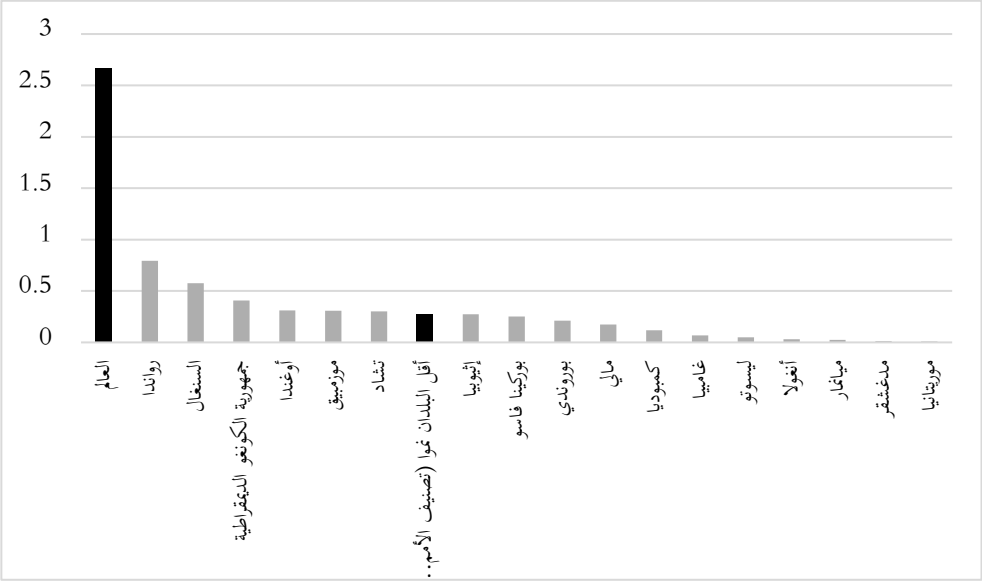

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, SDG Indicators Database: SDG Indicator 9.5.1 (accessed on 29 December 2025).

٢- القدرة على تحمل تكلفة الحصول على الإنترنت

١٦- لا تزال إمكانية الحصول على الانترنت بتكلفة ميسورة عقبةً كبيرة أمام تحقيق الربط الشامل والمجدي في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا. وكما هو مبين في الشكل ٧، فإن خدمات النطاق العريض الثابت على وجه الخصوص مكلفة للغاية. وبالنسبة لغالبية هذه البلدان، تظل التكلفة أعلى من الهدف المتمثل في القدرة على تحمل تكاليف الحصول على الإنترنت الذي حددته لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة، وهو أقل عن ٢ في المئة من الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد للحصول على خدمة النطاق العريض الأساسية في البلدان النامية بحلول عام ٢٠٢٥.[١٠]

١٧- ورغم أن الحصول على خدمة النطاق العريض المتنقل متاح بسهولة أكبر بوجه عام، إلا أنه لا يزال تعترضه عقبات من حيث القدرة على تحمل تكلفته. وكما هو مبين في الشكل ٨، فإن سعر سلة بيانات بسعة ٢ جيغابايت فقط في عام ٢٠٢٤، بوصفها نسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، تراوح بين ١,٧٥ في المئة

(١٠) International Telecommunication Union (2025), “Measuring digital development: the affordability of ICT services” (Geneva, 2024). Available at https://www.itu.int/dms_pub/itu- d/opb/ind/D- IND- ICT_PRICES.01-2025-PDF-E.pdf.

من الدخل القومي الإجمالي في إثيوبيا إلى ٢٦٫٧ في المئة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذه الفجوة في القدرة على تحمل التكاليف يمكن أن تقوّض القدرة على تسخير التكنولوجيا للتقليل من مواطن الضعف، وهو ما يُبرز الحاجة إلى تسريع خفض التكاليف وضمان الوصول المتكافئ.

الشكل ٧:

أسعار سلة خدمات النطاق العريض الثابت في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا

(كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، ٢٠٢٤)

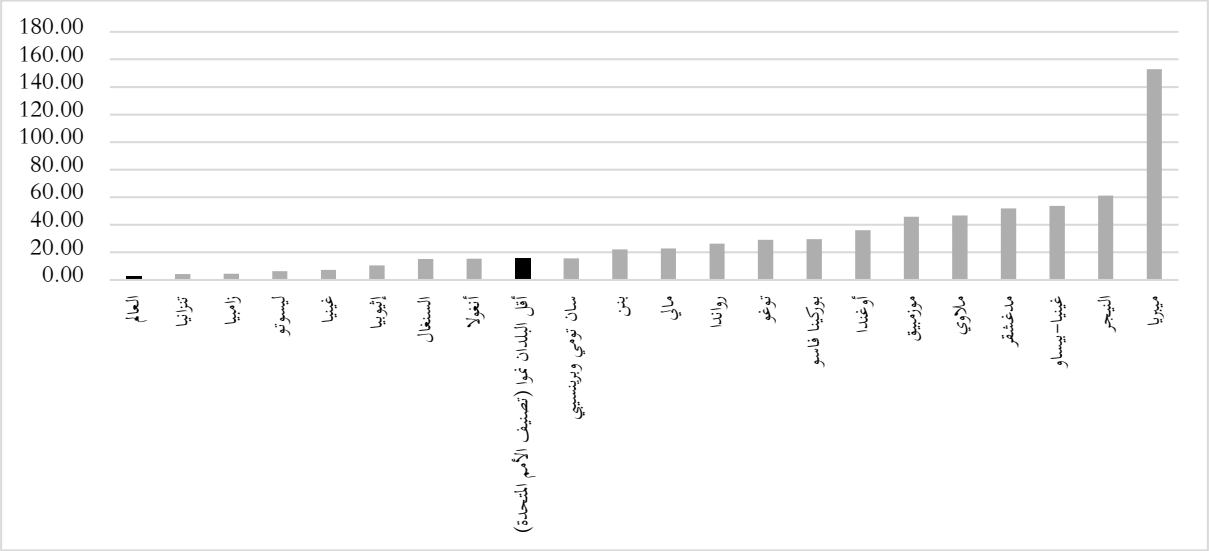

المصدر: International Telecommunication Union, “ICT price baskets, historical data series, May 2025 release”. In “Measuring digital development: the affordability of ICT services” (accessed on 28 November 2025).

الشكل ٨:

أسعار سلة خدمات النطاق العريض المتنقل للبيانات فقط (٢ جيغابايت) في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا

(كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، ٢٠٢٤)

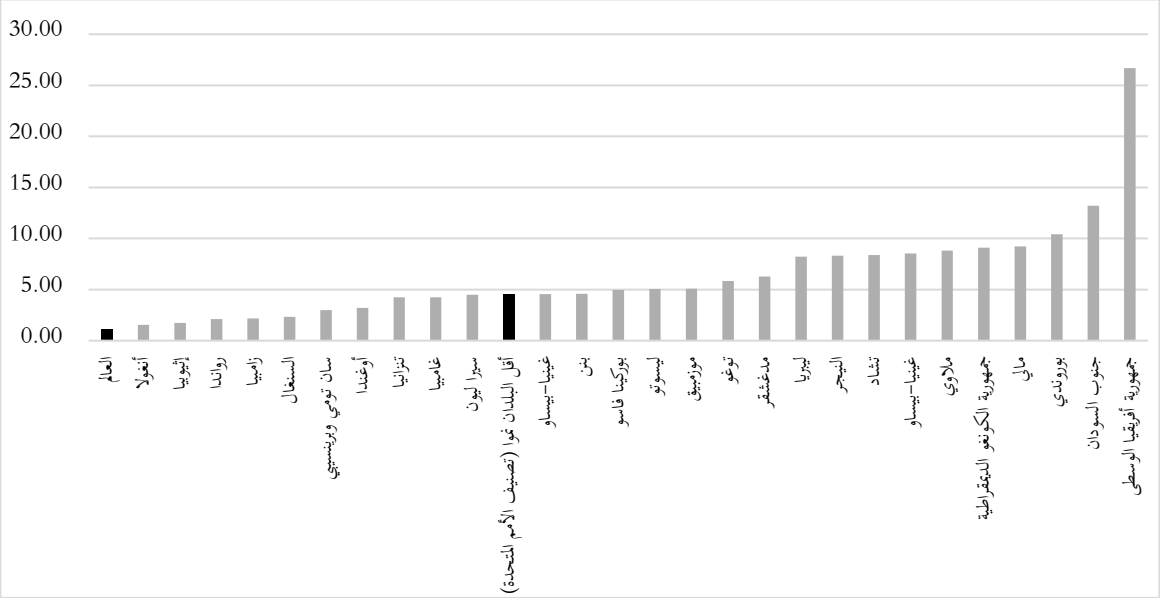

المصدر: International Telecommunication Union ICT Price Baskets, historical data series, May 2025 release. In "Measuring digital development: the affordability of ICT services" (accessed on 28 November 2025).

٣- مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٨- ويمكن أيضا توضيح الفجوة الرقمية في القدرات التكنولوجية من خلال مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يقيس الربط الشامل والمجدي. وكما هو مبين في الشكل ٩، فإن أقل البلدان نموًّا في أفريقيا تأتي في المؤخرة، حيث سجّلت درجة ٤٥,٥ في عام ٢٠٢٥، وهو أقل من المتوسط العالمي (٧٨) ومن المتوسط الذي سجلته جميع البلدان الأقل نموا (٥٠). وتكشف هذه الدرجة عن وجود عجز مزدوج: فالأداء ضعيف في ركيزة الربط الشاملة(٣٤,٣)، وهو ما يشير إلى وجود فجوات في الوصول الأساسي والقدرة على تحمل التكاليف. وفي الوقت نفسه، فإن الدرجة المسجلة في ركيزة الربط المجدي (٥٦,٦) هي أعلى، ولكنها لا تزال ضعيفة من حيث نوعية الاستخدام والمهارات الرقمية.

الشكل ٩:

الدرجات في ركيزة الربط الشامل وركيزة الربط المجدي والترتيب في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٢٠٢٥

(كنسبة مئوية)

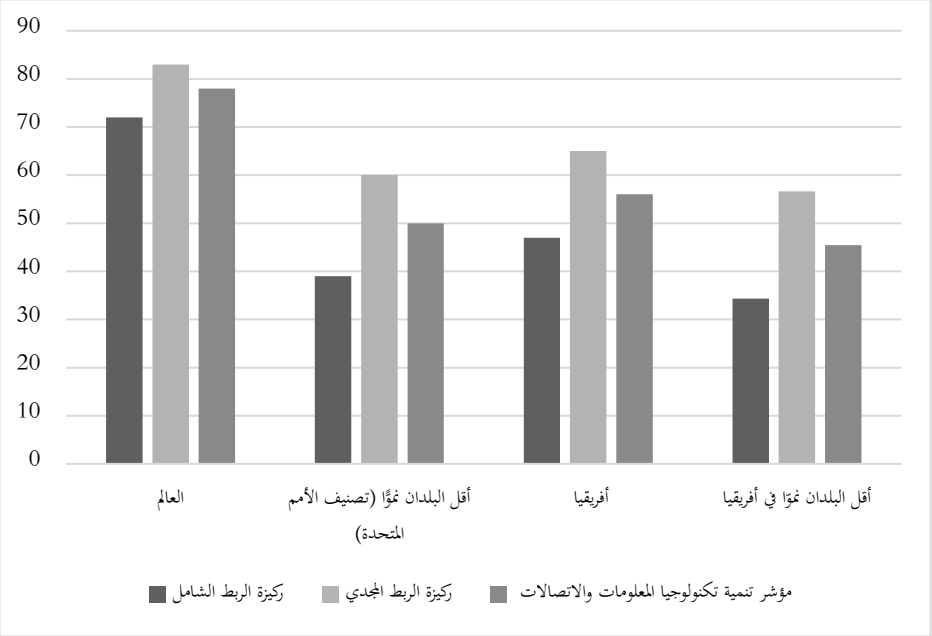

المصدر: ITU, "ICT Development Index 2025" (Geneva, 2025). Available at https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/ind/D-IND-ICT_MDD-2025-1-PDF-E.pdf.

ملاحظة: البيانات المتعلقة بأقل البلدان نموًّا في أفريقيا محسوبة من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى المتوسط البسيط من بيانات الأقطار.

جيم- دعم التحول الهيكلي بوصفه محركا لتحقيق الازدهار

١٩- يتمثل مجال التركيز الرئيسي الثالث للبرنامج في دعم التحول الهيكلي بوصفه محركا لتحقيق للازدهار. فكثيرا ما تعاني أقل البلدان نموًّا من تدني التنويع الاقتصادي لديها، والاعتماد الشديد على الزراعة، والتعبئة المحدودة للموارد المحلية، واتساع رقعة القطاع غير الرسمي. ويعد وجود عملية تحول سلسة ومُدارة على نحو جيّد كفيلا بأن يدعم الانتقال التدريجي من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، وهو ما يؤدي إلى إيجاد فرص عمل، وتعزيز المداخيل، واستحداث فرص أوسع لتحقيق التنمية الشاملة.

١- بناء القدرات الإنتاجية

٢٠- تشمل القدرات الإنتاجية رأس المال البشري، والموارد الطبيعية، والبنية التحتية المادية، بما في ذلك الطاقة والنقل وأنظمة المعلومات والاتصالات، وأنظمة الري، وأنظمة المياه والصرف الصحي. وتشكّل هذه العناصر أساس القاعدة الإنتاجية في أي بلد.

ويعد تعزيز هذه القدرات عن طريق التحوّل الهيكلي أمرا ضروريا لتحقيق مسار تنمية مستدامة وقادرة على الصمود في أقل البلدان نموا.[١١]

٢١- وتظل القيمة المضافة للفرد الواحد في الصناعة التحويلية منخفضة باستمرار في جميع البلدان الأقل نموًّا في أفريقيا، مع وجود تفاوت كبير بين البلدان (انظر الشكل ١٠). ويدل ذلك على بطء نمو الإنتاجية في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات على حد سواء، وكذلك على درجات متباينة من الضعف والفرص المتاحة للتحول الهيكلي. ويلاحظ وجود نمط مماثل في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية، من حيثُ نسبتُها إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي ظلت راكدة عند مستويات متدنية في معظم أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، وهي أدنى عموما من المتوسط الذي سجلته أقل البلدان نموًّا إجمالا (انظر الشكل ١١).

الشكل ١٠:

نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية

(بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة؛ متوسط الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٤)

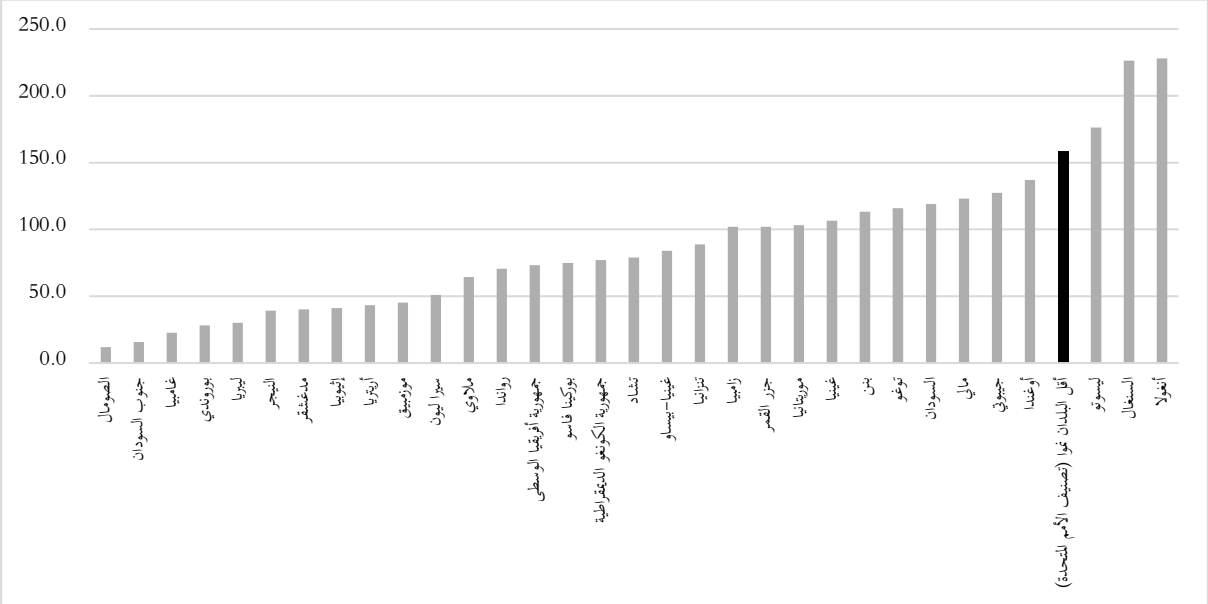

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, SDG Indicators Database: SDG Indicator 9.2.1 (accessed on 29 December 2025).

[١١] ECA, “Beyond graduation: crafting resilient transitions for African least developed countries” (forthcoming).

الشكل ١١:

القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية (بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥) من حيث نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي

(كنسبة مئوية)

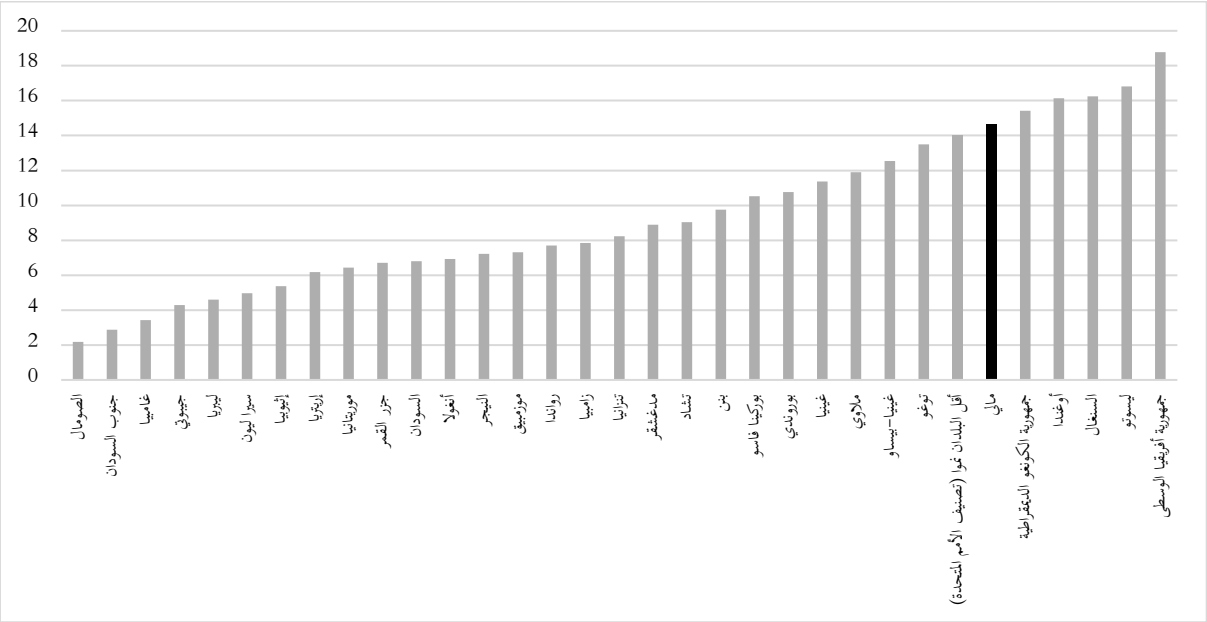

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, SDG Indicators Database: SDG Indicator 9.2.1 (accessed on 29 December 2025).

٢٢- ويتمثل المسار الرئيسي لتحقيق التحول الهيكلي في إعادة تخصيص الموارد من الزراعة إلى قطاع الصناعة التحويلية عن طريق التصنيع. ومع ذلك، فقد تباطأت وتيرة التغيير الهيكلي في الإنتاج في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، لا سيما بعد انتهاء الدورة الفائقة للسلع الأساسية.[١٢] ولتسريع عملية التحوّل، يجب على هذه البلدان أن تركز على توظيف الموارد المحلية وتطوير سلسلة القيمة الإقليمية. ويتطلب ذلك حوكمة وطنية رشيدة وإرادة سياسية للتعاون الإقليمي.

٢٣- لقد بيّنت إنتاجية العمل (بوصفها معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد عامل) أن ثمة اتجاها سلبيا في ١٨ من البلدان الـ٣٢ الأقل نموًّا في أفريقيا (انظر الشكل ١٢). أما بالنسبة لكافة البلدان الأقل نموًّا مجتمعةً، فقد انخفض نمو إنتاجية العمل بنسبة ٤٨,٨ في المئة. وهذا اتجاه مقلق للغاية، لأنه يعكس ضعف مستويات الإنتاجية في اقتصادات ضعيفة أصلا. ونظرا إلى ارتفاع حصة العمالة في القطاع الزراعي في هذه البلدان، فلا بد من زيادة إنتاجية العمل في هذا القطاع من أجل دعم المكاسب العامة المتحققة في الإنتاجية وتسريع التحوّل الهيكلي.

(١٢) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *The Least Developed Countries Report 2020: Productive Capacities for the New Decade* (Geneva, 2020).

الشكل ١٢:

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حسب كل فرد عامل

(كنسبة مئوية)

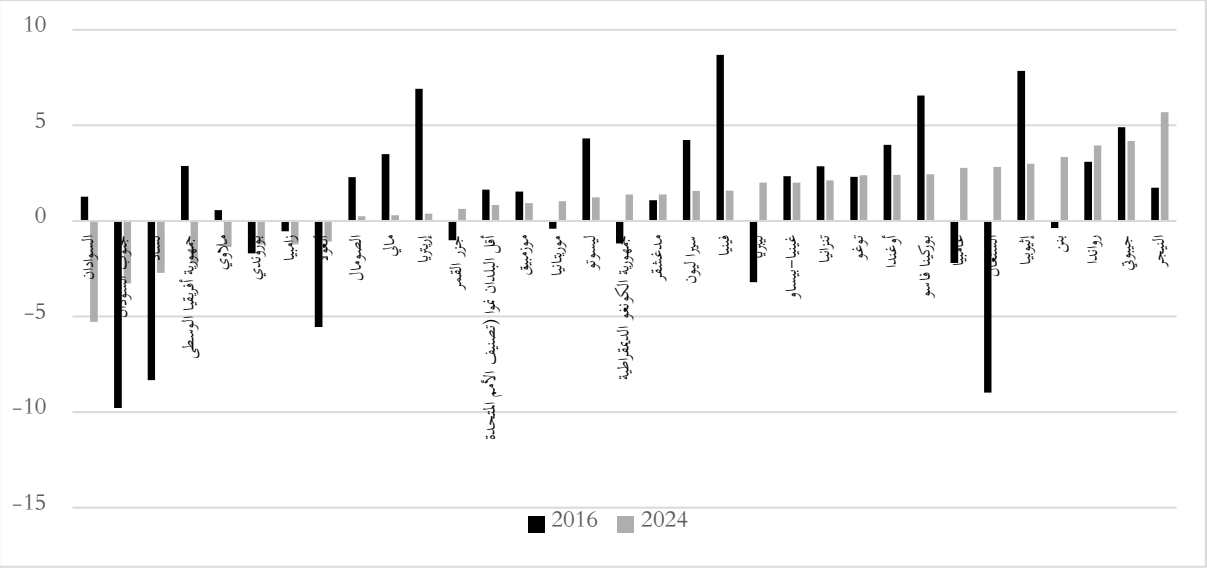

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, SDG Indicators Database: SDG Indicator 8.2.1. (accessed on 29 December 2025).

٢- فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة

٢٤- لقد أدى الأثر الذي أحدثه تغير المناخ إلى تركيز الاهتمام على أهمية تحسين القدرة الإنتاجية والنهوض بالتحول الهيكلي الأخضر في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا. وفي هذا السياق، فإن حدوث انتقال طاقوي عادل سيخلِّف آثارا واسعة النطاق على آفاق التنمية ومسارات التحول معا.[١٣] ويستلزم التحول الهيكلي الأخضر الاستعاضة عن الأنشطة غير المستدامة بيئيا ببدائل مستدامة، مثل التحول من إنتاج الطاقة المعتمِدة على الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجدّدة.[١٤]

٢٥- وفي عام ٢٠٢٣، بلغت نسبة الحصول على الكهرباء في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا ٤٤,٦ في المئة، بعد أن كانت ٣٠,٥ في المئة في عام ٢٠١٥. وهذا يعني أن أكثر من نصف سكان هذه البلدان لا يزالون يفتقرون إلى الحصول على الكهرباء. وعلاوة على ذلك، تظل هذه البلدان متأخرة مقارنة بالمتوسط العام الذي سجلته أقل البلدان نموًّا في عام ٢٠٢٣ (انظر الشكل ١٣).

(١٣) UNCTAD, *The Least Developed Countries Report 2022: the Low-Carbon Transition and its Daunting Implications for Structural Transformation* (Geneva, 2022).

(١٤) Tilman Altenburg and Dani Rodrik, "Green industrial policy: accelerating structural change towards wealthy green economies", in *Green Industrial Policy: Concept, Policies, Country Experiences* (Geneva, UNEP; Bonn, German Development Institute / Deutsches Institut für Entwicklungspolitk (DIE), 2017).

الشكل ١٣:

الحصول على الكهرباء في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣

(كنسبة مئوية من السكان)

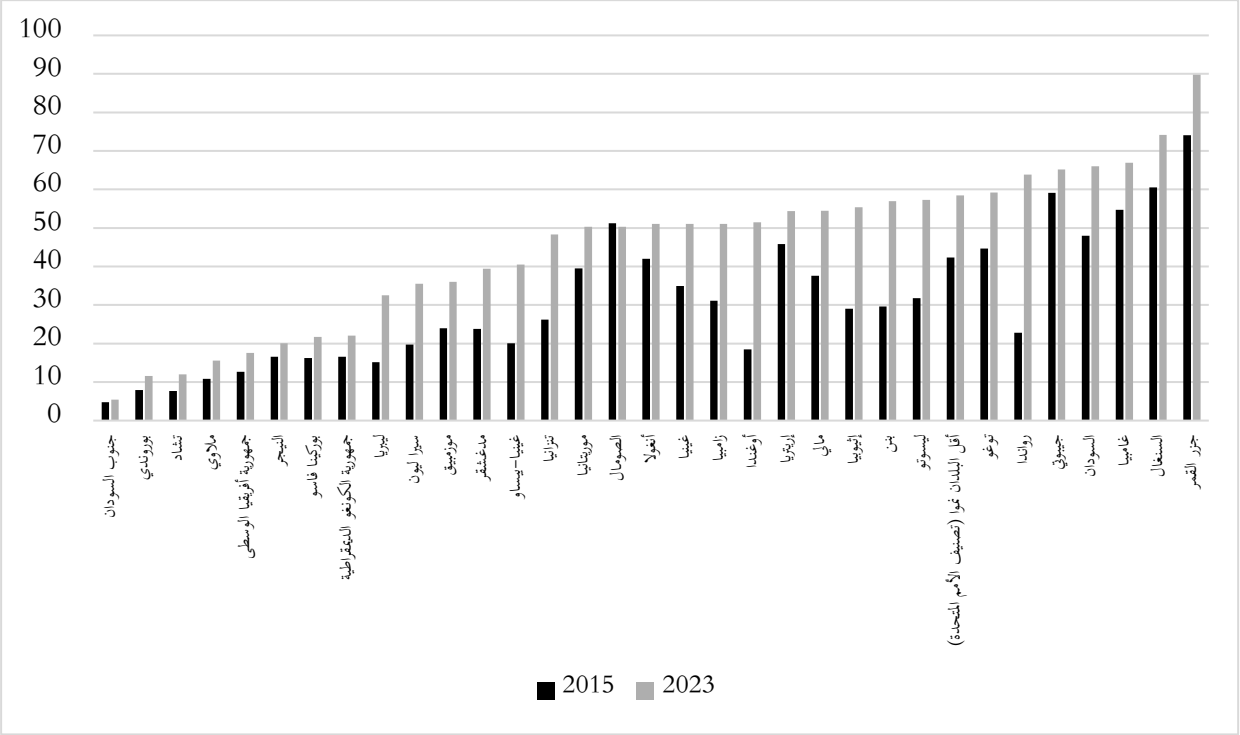

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 29 November 2025).

٢٦- لكن ثمة فوارق كبيرة لا تزال قائمة في مجال الحصول على الوقود والتكنولوجيات النظيفة. وتتراوح نسبة السكان الذين يحصلون على الوقود من ٠,١ في المئة في بوروندي إلى ٦٥,٦ في المئة في السودان (انظر الشكل ١٤)، وهو ما يُبرز عدم تكافؤ في ما تحقق من تقدم في ضمان الحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة في جميع أنحاء المنطقة.

الشكل ١٤:

الحصول على أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي

(كنسبة مئوية من السكان)

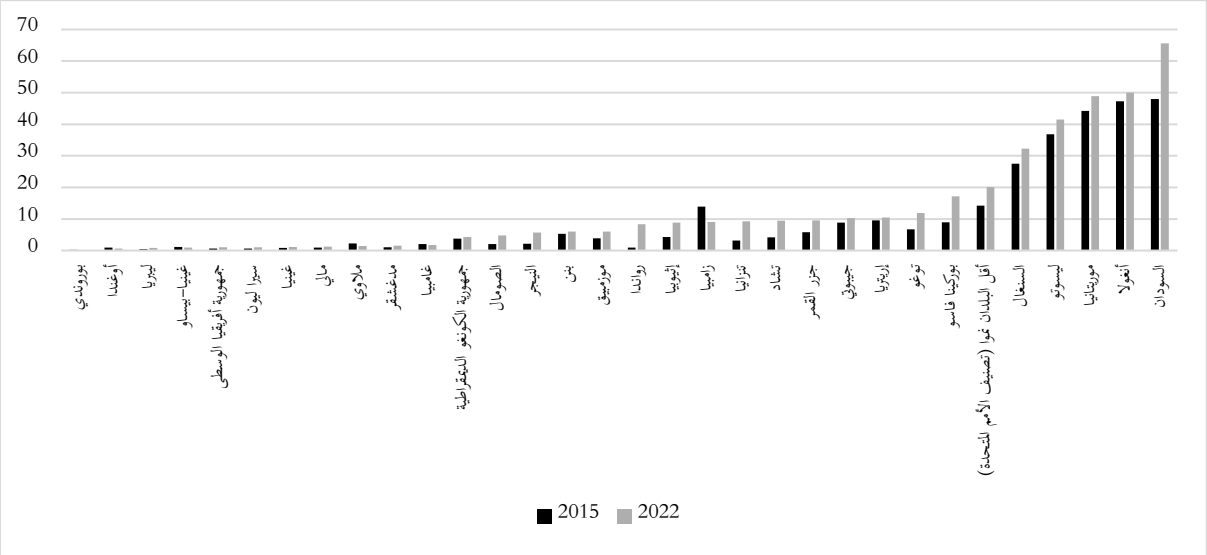

المصدر: World Bank, World Development Indicators. Available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (accessed on 29 November 2025).

٣- دعم تنمية القطاع الخاص

٢٧- تشمل الأولويات الرئيسية للبرنامج تهيئةَ بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص ودعم توافقه مع أهداف التنمية المستدامة. ورغم أهمية هذا القطاع، فإن الائتمان المحلي المخصص له في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا ظل متواضعا في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٤ (انظر الشكل ١٥)، وهو ما يعكس وجود قيود هيكلية مستحكمة تعتري القطاعات المالية في المنطقة.

٢٨- ومن ثم فإن محدودية فرص الحصول على التمويل، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا تزال تشكل عائقا أمام الاستثمار الخاص وتوسُّع الأعمال واستحداث فرص العمل. ومن بين العوامل المساهمة في هذا الوضع وجود قطاع غير الرسمي كبير، وارتفاع أسعار الفائدة، وضعف مستوى أسواق رأس المال، وصرامة المتطلبات في مجال الضمانات، وانخفاض مستويات الشمول المالي. وهذه العوامل تشكل عوائق تحول دون تغلغل الائتمان الرسمي.[١٥] ومع ذلك، فقد أدت الطفرة التي حدثت مؤخرا في أفريقيا في مجال التكنولوجيا المالية، لا سيما في الخدمات

(١٥) Daniel Runde, Conor Savoy and Janina Staguhn, “Supporting small and medium enterprises in sub-Saharan Africa through blended finance”, CSIS Briefs (Washington, D.C., Center for Strategic and International Studies, 2021); Zuzana Brixiová, Thierry Kangoye and Thierry Yogo, “Access to finance among small and medium-sized enterprises and job creation in Africa”, *Structural Change and Economic Dynamics*, vol. 55, December 2020, pp. 177–189.

المالية عبر الأجهزة المحمولة، إلى تحسين الشمول المالي، وذلك بإتاحة رؤوس أموال ميسورة التكلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الإقراض الرقمي، وهو ما أدى إلى تجاوز النظام المصرفي التقليدي بفضل الانتشار الكبير للهواتف المحمولة. بيد أنه نظرا للتحديات الكبيرة والمستمرة على صعيد البنية التحتية واللوائح التنظيمية، فمن الضروري زيادة الابتكار لسد الفجوات في التغطية.(١٦)

الشكل ١٥:

الائتمان المحلي للقطاع الخاص في عام ٢٠١٥ وعام ٢٠٢٤

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

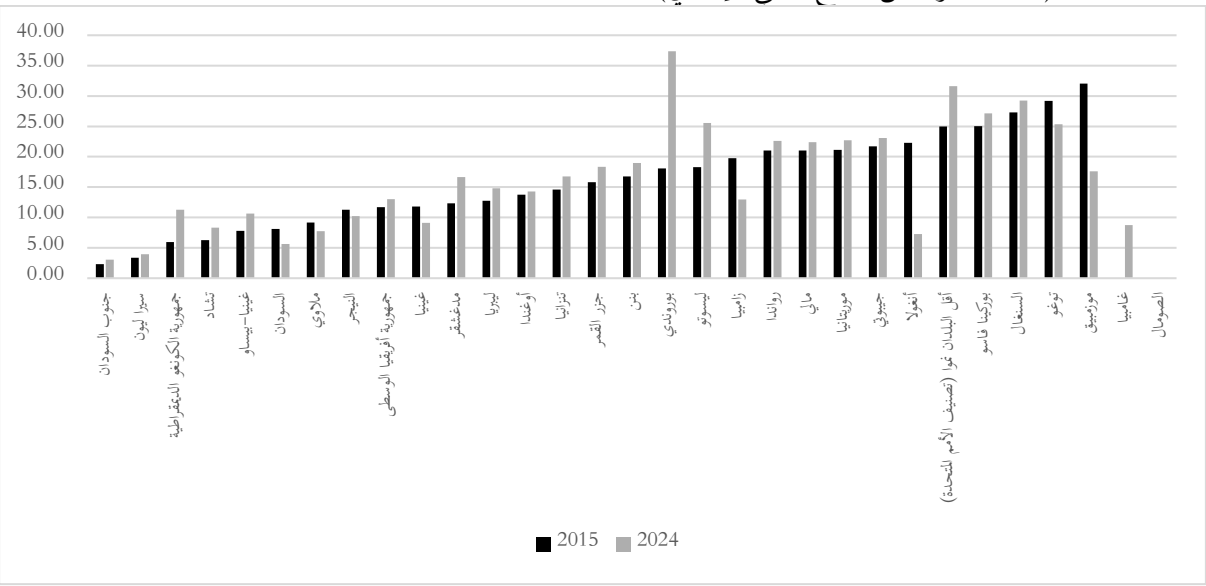

المصدر: (١٧) World Bank, World Development Indicators, databank (accessed on 29 November 2025).

دال- تعزيز التجارة الدولية لأقل البلدان نموًّا والتكامل الإقليمي

٢٩- يتناول هذا المجال من مجالات التركيز ركود حصة أقل البلدان نموًّا في الصادرات العالمية، إذ بلغت نحو ١ في المئة، وهو مستوى لم يحقق الهدف المحدد لعام ٢٠٢٠ في إطار أهداف التنمية المستدامة، بل تآكل بقدر أكبر بسبب جائحة كوفيد-١٩. ويسلط هذا المجال الضوء على الحواجز الهيكلية وتصاعد النزعة الحمائية، مشددا على الدور المركزي لمنظمة التجارة العالمية بوصفها منظمة قائمة على قواعد، وداعيا

(١٦) Désiré Avom, Chrysost Bangaké and Hermann Ndoya, "Do financial innovations improve financial inclusion? Evidence from mobile money adoption in Africa", *Technological Forecasting and Social Change*, vol. 190, May 2023.

(١٧) تشير البيانات إلى أحدث سنة تتوفر بشأنها بيانات عن كل بلد أفريقي من أقل البلدان نموا بين عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٤، اطُّلع عليها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥. وتحديدا، ثمة من بين البلدان والمجموعات الثلاثين المدرجة: ١٧ بلدا تتوفر بشأنها بيانات عن عام ٢٠٢٤؛ وستة بلدان تتوفر بشأنها بيانات عن عام ٢٠٢٣ (بوروندي، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وغامبيا، وملاوي)؛ وأربعة (هي جمهورية أفريقيا الوسطى، وزامبيا، والسودان، وليبريا) تتوفر بشأنها بيانات عن عام ٢٠٢٢؛ وبلدان (هما تشاد، وغينيا) تتوفر بشأنهما بيانات عن عام ٢٠٢١، وبلد واحد هو موريتانيا تتوفر بشأنه بيانات عن عام ٢٠١٩.

إلى تنفيذ القرارات التي اتخذتها المنظمة لصالح البلدان الأقل نموا تنفيذا كاملا لتعزيز اندماجها في النظام التجاري العالمي.[١٨]

١- الولوج إلى الأسواق دون رسوم جمركية ولا حصص

٣٠- تشير الأدلة إلى أن أقل البلدان نموًّا في أفريقيا ظلت تواجه، في الفترة بين عام ٢٠١٥ وعام ٢٠٢٣، تعريفات جمركية أعلى في المتوسط بكثير في إطار نظام الدولة الأولى بالرعاية مما كانت عليه في إطار الأنظمة التفضيلية (انظر الشكل ١٦). ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تظل الرسوم التي يفرضها الشركاء من البلدان المتقدمة في إطار شرط الدولة الأولى بالرعاية أعلى بصورة ثابتة من المعدلات التفضيلية، رغم أن نسبة كبيرة نسبيا من الخطوط التعريفية المعفاة من الرسوم الجمركية مُنحت خصيصا لأقل البلدان نموًّا في أفريقيا.[١٩] وهذا الفرق في التعريفة الجمركية يؤثر على معظم فئات المنتجات، بما في ذلك المنتجات الزراعية والمواد الخام وبعض السلع المصنعة.

٣١- ومع ذلك فإن الزيادة في التعريفات الجمركية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة تظل مشكلة كبيرة. فبموجب قانون النمو والفرص الأفريقية، أُدرجت معدلات تفضيلية قريبة من الصفر. وجرى استبدال هذه المعدلات حاليا بتعريفات جمركية أعلى بكثير مخصصة بحسب البلد، تتراوح في المتوسط بين ٢٠ و٢٨ في المئة.[٢٠] وأصبحت الآن عدة صادرات من أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، وخاصة المنسوجات والملابس وبعض المنتجات الزراعية، تخضع لتعريفات جمركية مرتفعة نسبيا بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية، وهو ما يؤثر سلبا على قدرتها على المنافسة في السوق الأمريكية.

٣٢- وفي الوقت نفسه، فإن برنامج الإعفاء من الرسوم والحصص الآخذ في التوسع الذي تعرضه الصين يتيحُ المزيد من الفرص، إذ بات يغطي الآن جميع الخطوط التعريفية تقريبا. بيد أنه لكي يتسنى تحقيق استفادة كاملة من فرص الوصول التفضيلي هذه، يجب معالجة القيود المرتبطة بالعرض وتحسين معدلات الاستخدام. وتؤكد هذه الحقائق النمطية أن التفضيلات التجارية تؤدي دورا أساسيا في تحسين وصول أقل البلدان نموًّا

(١٨) Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *Doha Programme of Action for the Least Developed Countries 2022–2031* (New York. 2022). Available at https://www.un.org/ldc5/sites/www.un.org.ldc5/files/doha_booklet-web.pdf.

(١٩) UNCTAD, *SDG Pulse 2023* (Geneva, 2023). Available at https://unctad.org/system/files/official-document/stat2023d3_en.pdf.

(٢٠) Center for Strategic and International Studies, “Tracking the U.S. reciprocal tariff rates for all African countries” (Washington, D.C., 2025). Available at https://www.csis.org/analysis/tracking-us-reciprocal-tariff-rates-all-african-countries.

في أفريقيا إلى الأسواق المتقدمة. وبناء عليه، يجب تكثيف الجهود لتبسيط وتوحيد قواعد المنشأ لزيادة معدل الاستخدام الفعال لهذه التفضيلات.

الشكل ١٦:

التعريفات الجمركية في إطار شرط الدولة الأولى بالرعاية والتعريفات الجمركية التفضيلية التي تطبقها البلدان المتقدمة في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا

(كنسبة مئوية)

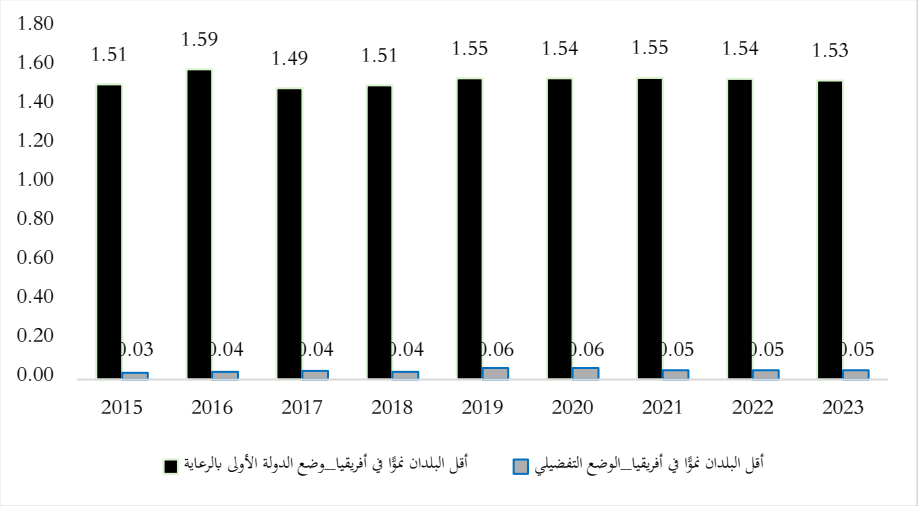

المصدر: Department of Economic and Social Affairs, SDG Indicators Database: SDG Indicator 17.12.1 (accessed on 29 December 2025).

٢- الإعفاء الممنوح لأقل البلدان نموًّا في مجال الخدمات

٣٣- سجلت تجارة الخدمات من أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، في الفترة بين عام ٢٠١٥ وعام ٢٠٢٤، كما بيّن ذلك الأونكتاد، نموًّا غير مستقر إلى حد كبير (الشكل ١٧)، وهو ما يعكس تقلب الطلب العالمي ومحدودية التنويع.[٢١] ويؤكد هذا التقلب ما تعانيه هذه البلدان من ضعف إزاء الصدمات الخارجية وضرورة بناء قطاعات خدمية أكثر مرونة عن طريق التنويع والرقمنة وتعزيز القدرات الإنتاجية.

(٢١) UNCTAD, “Trade in services: a niche for export diversification in Africa”, in *Economic Development in Africa Report 2022: Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa* (Geneva, 2022). Available at https://unctad.org/system/files/official-document/a, ldcafrica2022_Ch2_en.pdf

الشكل ١٧:

القيمة السنوية لصادرات أقل البلدان نموًّا في أفريقيا من الخدمات، ٢٠١٠–٢٠٢٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة، بالأسعار الحالية)

المصدر: UNCTAD Stat, Exports and imports by service-category and by trade- partner, annual. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeServCatByPartner (accessed on 29 November 2025).

هاء– التصدي لتغيّر المناخ والتدهور البيئي، والتعافي من جائحة كوفيد–١٩، وبناء القدرة على الصمود

٣٤- يشدد هذا المجال من مجالات التركيز على أن أقل البلدان نموًّا تتأثر على نحو غير متناسب بتغير المناخ، والصدمات البيئية، والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد–١٩، وهي العوامل التي زادت من حدة الضعف الذي كانت تعاني منه في السابق. ويتضمن تعهدا ببناء القدرة على الصمود والتكيف بفضل نهج متكامل يشمل جميع المخاطر، بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية، لمعالجة الآثار شديدة الوطأة، مثل انعدام الأمن الغذائي والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية.[٢٢] وفي عام ٢٠٢٣، كان متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد الواحد المخصصة للبحث الطبي والصحة الأساسية في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا ٧,٢٦ دولارات، وهو أعلى من متوسط ٤,٩٠ دولارات المسجل لدى البلدان الآسيوية الأقل نموا (انظر الشكل ١٨). ومع ذلك، يظل التوزيع غير متكافئ. فقد تلقت سان تومي وبرينسيبي (١٦,٧١ دولارا) وغينيا–بيساو (١٤,٨٥ دولارا) وهما مبلغان أعلى من المتوسط الإقليمي، بينما تلقت إثيوبيا، التي تضم عددا أكبر من السكان، مبلغا أقل من المتوسط (٣,٩٨ دولارات). وهذا التفاوت في التوزيع قد يدل على أن تخصيص المساعدة يتأثر ليس بالأولويات الإقليمية فحسب، بما في ذلك الديموغرافيا، بل يتأثر أيضا بالسياقات الوطنية، ومحافظ المشاريع، والاحتياجات الملحة المتصوّرة.

(٢٢) Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, Doha Programme of Action for the Least Developed Countries 2022–2031 (New York. 2022). Available at https://www.un.org/ldc5/sites/www.un.org.ldc5/files/doha_booklet-web.pdf.

١- بناء تعافٍ مستدام وشامل للجميع من جائحة كوفيد-١٩ والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية

٣٥- بالنظر إلى ما شهدته المساعدة الثنائية المخصصة للصحة في الآونة الأخيرة من اقتطاعات كبيرة، بات من الملح للغاية تعزيز قدرة الحكومات الأفريقية على تمويل الرعاية الصحية. ويمكن تحقيق ذلك بإصلاح الضرائب المحلية واستكشاف مصادر تمويل ابتكارية. وعلاوة على ذلك، سيكون من الضرورة بمكان أن يتم في النظم الصحية تحسين كل من الكفاءة التقنية والكفاءة في مجال والتخصيص بغية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وضمان التمويل المستدام للقطاع الصحي.

الشكل ١٨:

المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبحوث الطبية وقطاعات الصحة الأساسية للفرد الواحد، حسب البلد المستفيد، ٢٠٢٣

(بدولارات الولايات المتحدة)

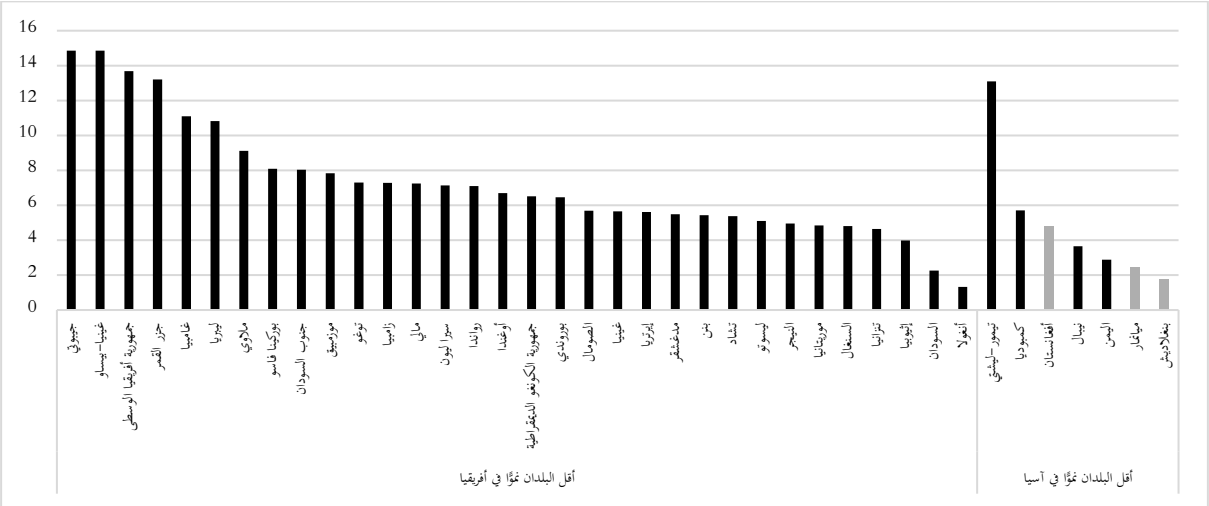

المصدر: World Health Organization, "Official development assistance (ODA) for medical research and basic health sectors per capita, by recipient country", Global Observatory on Health Research and Development, indicators (Geneva, 2025). Available at https://www.who.int/observatories/global-observatory-on-health-research-and-development/indicators/official-development-assistance-for-medical-research-and-basic-health-sectors-per-capita-by-recipient-country (accessed on 29 November 2025).

٢- إتاحة الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا لمواجهة تغير المناخ

٣٦- تشير بيانات الصندوق الأخضر للمناخ إلى أن عدد مشاريع التكيّف والمشاريع الشاملة لعدة قطاعات المتعلقة بخطط التكيّف الوطنية المعتمدة لأقل البلدان نموًّا في أفريقيا بلغ مستوى قياسيا في عام ٢٠٢٥ (انظر الشكل ١٩)، وهو ما يعكس التزاما مناخيا متزايدا لصالح أكثر البلدان ضعفا من هذه البلدان (الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، ٢٠٢٥). وفي الوقت نفسه، زاد حجم التمويل المخصص لهذه

المشاريع، حتى بلغ ذروته في عام ٢٠٢٥ (انظر الشكل ٢٠)، وهو ما ينسجم مع استمرار تدفق الموارد المخصصة للتكيّف.

الشكل ١٩:

عدد مشاريع التكيّف والمشاريع الشاملة لعدة قطاعات لأقل البلدان نموًّا في أفريقيا التي قدّمت خطط تكيّف وطنية واعتمدها الصندوق الأخضر للمناخ منذ عام ٢٠١٥، حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥

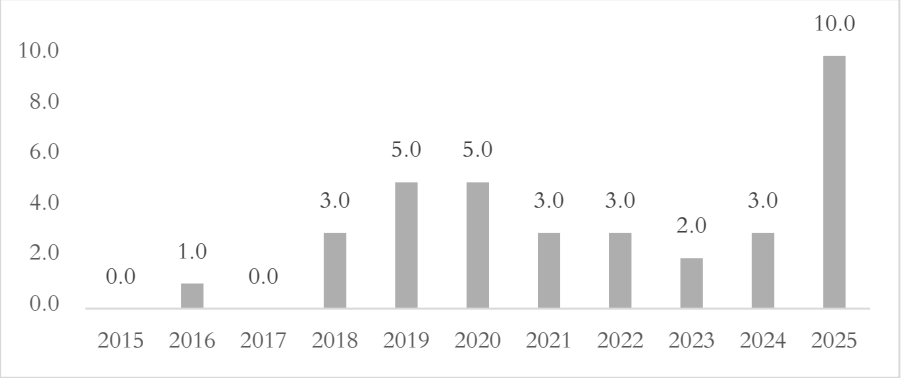

المصدر: Green Climate Fund, Open Data Library database. Available at https://data.greenclimate.fund/public/data/projects (accessed on 29 November 2025).

الشكل ٢٠:

عدد مشاريع التكيّف والمشاريع الشاملة لعدة قطاعات للبلدان الأفريقية الأقل نموا التي قدمت خطط تكيّف وطنية وموّلها الصندوق الأخضر للمناخ منذ عام ٢٠١٥، حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

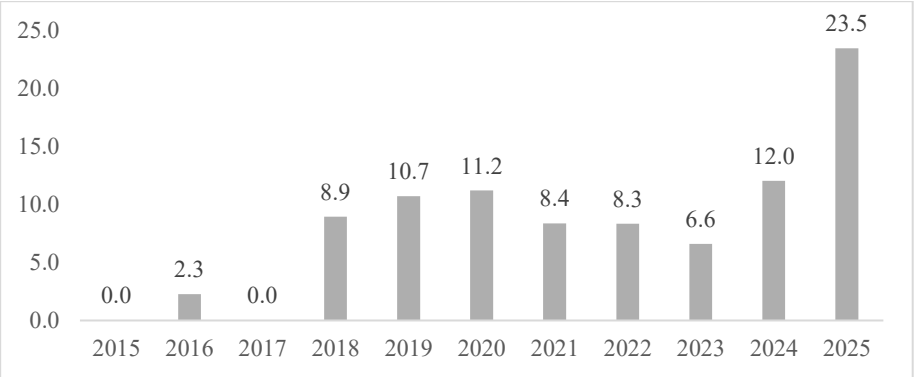

المصدر: Green Climate Fund, Open Data Library database (accessed on 29 November 2025).

واو- تسخير التضامن الدولي وتعزيز الشراكات العالمية

٣٧- يركز مجال التركيز الرئيسي السادس للبرنامج على حشد التضامن الدولي وبعث الشراكات العالمية من أجل سد حالات العجز المزمن في التمويل ومساعدة أقل

البلدان نموًّا على الخروج من وضعها بصورة مستدامة ولا رجعة فيها. وثمة إقرار بأن هناك اعتمادا شديدا من أقل البلدان نموًّا في أفريقيا على الموارد الخارجية في سياق يتسم بارتفاع المديونية وزيادة أوجه الضعف المالي. وفي هذا القسم، ينصب البحث على معرفة ما إذا كان مستوى الدعم الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل بشروط ميسّرة وإيجاد حلول لمشكلة المديونية والاستثمارات الخاصة، كافيا لتحقيق هدف النمو السنوي بنسبة ٧ في المئة واستحداث مسارات مرنة لخروج البلدان من وضع أقل البلدان نموًّا.[٢٣]

١- تعبئة الموارد المحلية

٣٨- تعمل أقل البلدان نموًّا في أفريقيا حاليا في بيئة مالية تتسم بالتقييد، وهو ما يحدُّ بشدة من قدرة الحكومات على تمويل الخدمات العامة الأساسية والاستثمارات التي تساعد على تحقيق التنمية. وهذه العقبة ناجمة عن تحديين اثنين متشابكين هما: عدم كفاية الإيرادات المحلية وعبء المديونية الهائل.

٣٩- وتكشف بيانات الإيرادات الحكومية بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٣ عن وجود فوارق كبيرة وضعف عام في القدرة المالية لدى جميع البلدان الأقل نموًّا في أفريقيا (انظر الشكل ٢١). وفي مجال الإيرادات الضريبية على وجه التحديد، بلغ متوسط النسبة غير المرجحة من الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ١٦,١ في المئة في عام ٢٠٢٣، مقارنة بنسبة ١٩,٦ في المئة في آسيا والمحيط الهادئ، و٣٣,٩ في المئة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. بيد أن هذه النسب المتوسطة القارية تحجب تفاوتا كبيرا على المستوى القطري. ومن ذلك على سبيل المثال، أن رواندا سجلت نسبة من الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ١٥,٧ في المئة، بينما بلغت النسبة التي سجلتها تونس ٣٤ في المئة، وسجل الصومال ٢,٩ في المئة فقط.[٢٤] ويُبرِز هذا الاختلاف الفروق في القوة المؤسسية، والهيكل الاقتصادي، وكفاءة إدارة الضرائب.

(٢٣) Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *Doha Programme of Action for the Least Developed Countries 2022–2031*.

(٢٤) Organisation for Economic Co-operation and Development, African Union Commission and African Tax Administration Forum, *Revenue Statistics in Africa 2025: Commonalities and Specificities across African Revenue Classifications 1990–2023* (Paris, OECD Publishing, 2025).

الشكل ٢١:

الإيرادات الحكومية، ٢٠٢٤

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

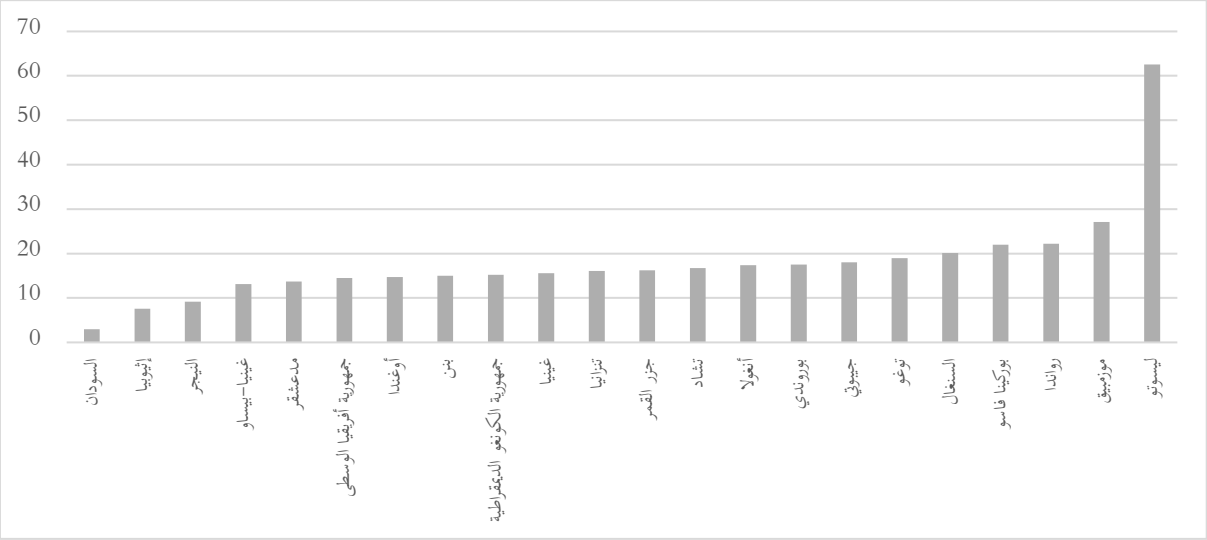

المصدر: International Monetary Fund, IMF Datamapper, Public Finances in Modern History Database. Available at https://www.imf.org/external/datamapper/rev@FPP/USA/FRA/JPN/GBR/SWE/ESP/ITA/ZAF/IND (accessed on 29 November 2025).

٤٠- وقد زاد تقلُّص الحيز المالي الذي تتمتع به أقل البلدان نموًّا في أفريقيا بسبب زيادة صافي تدفقات رأس المال إلى الخارج وضعف إيرادات الصادرات. ويؤدي استمرار الظروف المالية العالمية التقييدية وتكرار الكوارث المرتبطة بتغير المناخ إلى خسائر وأضرار كبيرة، الأمر الذي يفاقم الضغوط المالية والتضخمية على الاقتصاد. فقد بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٧,٤ في المئة في عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن تظل هذه النسبة أعلى من ٥٠ في المئة على المدى المتوسط (الشكل ٢٢).[٢٥]

[٢٥] لتجنب حالات الحسابات الشاذة المحتملة، استُخدمت القيمة المتوسطة لحساب نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بشأن ٣٢ بلدا أفريقيا من أقل البلدان نموا.

الشكل ٢٢:

نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، ٢٠١٥–٢٠٢٤

(كنسبة مئوية)

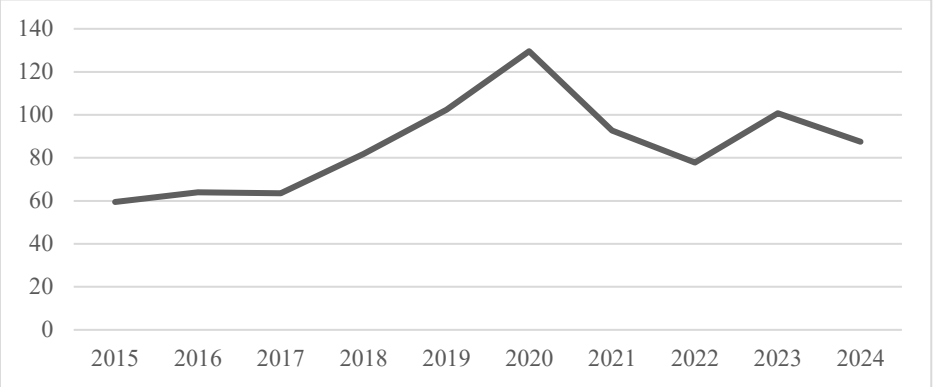

المصدر: IMF, World Economic Outlook (WEO) dataset. Available at https://data.imf.org/en/Data-Explorer?datasetUrn=IMF.RES:WEO(9.0.0) (accessed on 9 December 2025).

٢- تدابير الانتقال السلس

٤١- تعد صياغة استراتيجيات وطنية للانتقال السلس وتنفيذها أمرا بالغ الأهمية لضمان الخروج من وضع أقل البلدان نموًّا بصورة مستدامة ولا رجعة فيها. وقد تمكنت سبعة من أقل البلدان نموًّا التي خرجت من هذا الوضع أو هي في طريقها إلى الخروج منه من إعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للانتقال السلس.[٢٦] وتغطي هذه الاستراتيجيات في العادة مجالات رئيسية من قبيل استقرار الاقتصاد الكلي، والقدرة التنافسية التصديرية، وتطوير القدرات الإنتاجية، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وكما يتجلى في هذه البلدان، فإن استراتيجيات الانتقال السلس الناجحة والمتسقة تقوم على التزام سياسي عالي المستوى، والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، والمشاركة الفعالة.

رابعا- التحديات الرئيسية وآفاق المستقبل

ألف- مدى توفر البيانات

٤٢- لا تزال أوجه القصور التي تعتري البيانات تعرقل رصد البرنامج في أقل البلدان نموًّا في أفريقيا. غير أن الشركاء الإنمائيين بصدد المساعدة في التخفيف من أعباء الإبلاغ. فعلى سبيل المثال، أنهى مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموًّا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إعداد دليل المؤشرات، مع ضمان

(٢٦) United Nations, “LDC graduation: experiences with smooth transition strategies” (New York, CDP secretariat, 2024).

توافقه مع المقاييس المستخدمة على نطاق واسع. والجدير بالذكر أن ٧٠ من أصل ١١١ غاية (٦٣ في المئة) إما تتطابق أو تتوافق على نحو وثيق مع الغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما يسمح للبلدان بالاعتماد على المؤشرات القائمة. ويقدِّم شركاء آخرون، مثل منظمة العمل الدولية، مؤشرات إجمالية لتيسير المقارنة. واعتماد هذا النهج الموحّد من قبل جميع الوكالات المعنية بحفظ البيانات الإحصائية سيكون أمرا ضروريا لاتخاذ القرارات استنادا إلى الأدلة.

باء- التنفيذ والمتابعة والرصد

٤٣- يؤكد البرنامج على أهمية الرصد والمتابعة الفعالَين، والتوافق مع الأطر مثل خطة عام ٢٠٣٠، واللجوء إلى المؤسسات القائمة، لا سيما المنسقون المقيمون، والأفرقة القطرية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لتقديم الدعم على المستوى الوطني. ويدعو البرنامج إلى تعزيز آليات التنفيذ والرصد العالمية القائمة التي أنشئت على إثر برنامج عمل إسطنبول، مع الالتزام بزيادة الدعم المقدم لأقل البلدان نموًّا من أجل تعزيز قدراتها الوطنية في مجالي الإحصاء والبيانات.[٢٧]

٤٤- لذا فمن الضرورة بمكان دمج البرنامج في الأطر الوطنية للتخطيط والتمويل. ويتطلب ذلك شحذ الوعي بأولويات البرنامج ودمجها على الصعيد الوطني والقطاعي ودون الوطني، مع إعمال الرصد في كل واحد من هذه المستويات. وما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تستخدم مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة لإذكاء الوعي في أوساط الموظفين العموميين ودعم مواءمة الخطط الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات التمويلية مع برنامج العمل.

جيم- آفاق المستقبل

٤٥- يتعين أخذ بعض العوامل في الاعتبار للوفاء بالتزامات البرنامج وضمان التنمية المستدامة القادرة على الصمود وتمكين خروج البلدان من وضع أقل البلدان نموًّا. أولا، في السياق الحالي المتسم بالصدمات المتعددة والمتآزرة، لا بد من أداءٍ قوي على صعيد الاقتصاد الكلي. ويجب دعم هذه الجهود عن طريق توسيع القدرات الإنتاجية، أي تنويع الاقتصاد للحد من الاعتماد على عدد قليل من القطاعات وتوظيف استثمارات موجهة لزيادة إنتاجية العمل.

٤٦- وسيكون من الأهمية بمكان توسيع الحيز المالي لتمويل التنمية. وفي ظل تناقص المساعدات وتطور سياسات الشركاء في التعامل الخارجي، ستكون هناك حاجة إلى تعبئة الموارد المحلية وانتهاج شتى أشكال التمويل الابتكارية. وسيكون انتهاج حوكمة

[٢٧] المرجع نفسه.

رشيدة في مجال التمويل العام أمرا في غاية الأهمية أيضا. ويتطلب تطوُّر أقل البلدان نموًّا في أفريقيا مشاركة القطاع الخاص بوصفه شريكا.

٤٧- وسيكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمرا حيويا لتحقيق النمو والتنمية. وتكتسي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أهمية بالغة في دعم أقل البلدان نموًّا في أفريقيا، لأن بروتوكولاتها الخاصة بالاستثمار والمنافسة والملكية الفكرية والتجارة الرقمية ومشاركة النساء والشباب في التجارة تتيح إطارا شاملا لتعزيز القدرات الإنتاجية، وتحفيز الابتكار، والنهوض بالشمول.[٢٨]

٤٨- وفي الأخير، من الأهمية بمكان أن توضع مسألة تنفيذ برنامج عمل الدوحة في السياق الأوسع للخطط العالمية والقارية والمواضيعية. وبمواءمة أولويات برنامج العمل مع خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣، وأطر أخرى مثل برنامج عمل 'أوازا' لصالح البلدان النامية غير الساحلية وخطة 'أنتيغوا وبربودا' لصاح الدول الجزرية الصغيرة النامية، يمكن لأقل البلدان نموًّا في أفريقيا استحداث مسارات تنموية يعزز بعضها بعضا. وهذا النهج المتكامل مرتبط بمدى تعزيز اتساق السياسات، وتقليص الازدواجية في العمل، واستخدام الموارد بمزيد من الكفاءة، وتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف المشتركة للتحول الهيكلي والقدرة على الصمود والنمو الشامل للجميع.

---

[٢٨] ECA. Beyond Graduation: Crafting Resilient Transitions for African least developed countries (Forthcoming).